



الديمقراطي

نحن موثكم في الحق

نشرة شهرية تصدرها جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد) - السنة الخامسة - العدد ٤٣ ديسمبر ٢٠٠٧م



الافتتاحية

الإفراط في القوة.. التفريط في الحياة

في السابع عشر من شهر ديسمبر الجاري خرج الشاب علي جاسم مكي للاحتفاء بذكرى الشهيد الهانيبين اللذين استشهدا في ١٩٩٤ مدشنيين بداية انتفاضة التسعينيات التي قدمت أكبر عدد من الشهداء في تاريخ البحرين، وعاد إلى البيت متعباً منقطع الأنفاس بعد استنشاق غازات مسيلات الدموع الخائفة التي عادة ما تستخدمها قوات مكافحة الشغب بكثافة، فسقط شهيداً في نفس يومهما. وبعدها شهدت البحرين مواجهات عنيفة بين المتظاهرين وقوات الأمن استخدمت فيها قوات الشغب كامل عدتها من الرصاص المطاطي والغازات الخائفة، وسقط فيها عشرات الجرحى، وقامت قوات الأمن بحملة تفتيش ومداهمات واعتقل عشرات أنهم بعضهم بالتجمهر غير المرخص وآخرون بحرق مركبة للشرطة وسرقة سلاح كان موجوداً فيها.

ورغم تحذير قوى المعارضة بأن الاستخدام المفرط في القوة يمكن أن يؤدي إلى وفيات أو جراح خطيرة، فإن قوى الأمن ظلت على نهجها بتفريق التظاهرات والتجمعات باستخدام كثيف للرصاص المطاطي والغاز المسيل وإيقاع عقاب جماعي على سكان المناطق التي تنطلق منها مثل هذه التجمعات، رغم كون هذه التجمعات - إلا ما ندر - سلمي لا يعطل مصالح المواطنين.

وبدل أن تقبل الدولة مسؤوليتها في قتل قواتها الأمنية مواطنين شاباً فإنها شرعت في حملة تضليل واسعة وبحملة إعلامية في وسائل إعلامها من تلفزيون وراديو ساهمت فيها الأعلام والصحف الموالية من أجل تعبئة الرأي العام ضد بعض القوى والشخصيات المعارضة بحجة تعبئتها للشباب بخرق قانون التجمعات الجائر أو بتطبيق تهمة التحريض على العنف أو الحض على كراهية نظام الحكم، وضد بعض قوى المعارضة الأخرى لأنها لا تؤيد موقف الدولة في استخدام العنف لفض التجمعات السلمية غير المرخصة، بل تطالب بالبحث في أسباب التوترات الأمنية والسياسية والاجتماعية ومحاولة حل المشاكل العالقة بدل المعالجات الأمنية التي تحاول معالجة أعراض المشاكل المزمنة التي تتجلى في مصادمات أمنية بين الضيقة والأخرى.

وبدل أن تكون النيابة العامة ضميراً للأمة فقد ساهمت في منع محامي المتهمين من الوصول إلى موكلهم من المعتقلين، رغم أن القانون يتيح لهم التواجد مع المتهمين حال عرضهم على النيابة، وهو الأمر الذي يثير الشبهات حول تواطؤ النيابة العامة مع جهاز التحقيقات الذي ربما يمارس ضغوطاً نفسية وجسدية على المتهمين لانتزاع اعترافات ملفقة.

الحكم عاجز بل غير راغب في وضع حلول لأزمات البلاد الخاصة باقتسام السلطة والثروة على أساس العدالة لأن من يريد أن يستمر في احتكاره للثروة والسلطة لن يبحث عن أسباب الاحتقانات، فهو يعرفها أكثر من غيره، ولكنه سيجهد نفسه لتطبيق حلول قمعية تسمح بإبقاء الوضع على حاله دون أن يقدم النظام تنازلاً مهماً للشعب المحروم والمضطهد.

المكتب السياسي

حامد الملا ...
أجمل الذكريات

ص ٣٦

الخليجيون
إلى أين؟

ص ٣٢

الأوضاع الاقتصادية
تسرع من التحركات
العمالية

ص ٢٣

في ذكرى
استشهاد
محمد غلوم

ص ١٩



أين المشروع الإصلاحية يا جلالة الملك!؟